كرّم الرعاة والمشاركين في «الصناعات والبناء»

الصبيح: زيادة إنتاج مصانع البناء تستوجب إبرام عقود مستقبلية

| كتب علي قاسم |

دعا نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي لشركة الصناعات الوطنية، عادل الصبيح، الحكومة إلى إبرام عقود مستقبلية مع مصانع مواد البناء الوطنية لإعطائهم مؤشرات استقرار وطمأنينة على المدى البعيد، وتحفيزهم على زيادة إنتاجهم لاستيعاب عدد المشاريع الكبيرة التي تنفذها الدولة، وتجنيبهم الخسائر في حال تعثّر بعض المشاريع أو توقفها.

وقال الصبيح، على هامش الحفل الذي أقيم أول من أمس، لتكريم الرعاة والمشاركين في الدورة السابعة من معرض الصناعات والبناء، والذي امتد من 11 وحتى 14 ديسمبر الجاري، إن الكويت وعلى امتداد 10 سنوات، مقبلة على مشاريع تنموية كثيرة وكبيرة، خصوصاً في مجال البناء والإنشاء، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن قطاع صناعة البناء ما زال يعاني من تعقيدات كثيرة تتعلق في تأخر منح التراخيص، وكثرة الإجراءات، وعدم توفّر الحماية الجزئية من التنافس غير الشريف.

وأكد أنه لا بد أن توفّر الدولة للمصانع المحلية هامشاً من التشجيع وتسهيل تراخيصها، إلى جانب توفير الأراضي للمستثمرين الوطنيين، بالإضافة إلى ضبط الجودة، والذي يحمي هذا القطاع من الإغراق، ويحفظه على مدى سنوات ممتدة.

وذكر أن معرض الصناعات والبناء بدورته السابعة، والذي أقيم بمشاركة أكثر من 70 جهة متخصصة في قطاع البناء والتشييد من القطاعين الحكومي والخاص، كان مميزاً هذا العام من جهة الشركات المشاركة ومستوى المواد المعروضة وتنوعها.

الصبيح ووفائي يتوسّطان المشاركين في الحفل (تصوير طارق عزالدين)

ولفت إلى أن المعرض يهدف إلى تقديم أحدث منتجات البناء على مستوى العالم وأحسنها جودة، ويفتح المجال للمواطنين للاطلاع على مختلف الخيارات المتوافرة أمامهم لبناء بيوتهم.

وأوضح الصبيح أن إقامة أي نوع من أنواع مشاريع البناء والتنمية، يجب أن يقابلها صناعة بناء مكافئة داخل البلد، مشيراً إلى أن مواد البناء عادة ما تكون ثقيلة الوزن وكبيرة الحجم، ويصعب تصنيعها في مكان بعيد، ونقلها إلى موقع الإنشاء.

وأكد أن صناعة البناء قضية مهمة لكل دولة، لأنها تستخدم مواردها الأولية في إنتاج مواد البناء في الدرجة الأولى، في حين أن المواد المستوردة تكون في حقيقتها مكملة وليست عنصراً أساسياً في البناء.

> **وفائي: المعرض وفّر احتياجات المواطنين من مستلزمات البناء والتشييد**

من جانبها، قالت المدير التنفيذي لشركة «إكسبو تاج» لتنظيم المعارض والمؤتمرات، داليا وفائي، إن معرض الصناعات والبناء السابع، استطاع أن يوفّر كل احتياجات المواطنين من مستلزمات البناء والتشييد والديكور، بما يواكب آخر مستجدات هذه الصناعة من تقنيات وتطورات.

وأضافت أن المعرض هذا العام امتاز بطرحه أفكاراً جديدة، لاسيما مع وجود أبرز الشركات المتخصصة التي تقدم كل ما تحتاجه مراحل عملية البناء، وأحدث وأرقى منتجات التشطيبات والديكور التي تتوافق مع ذوق المواطن الكويتي، معربة عن بالغ سعادتها للنجاح الكبير الذي حققه المعرض في الدورة الحالية، ما يؤكد على الثقة الكبيرة التي توليها الجهات الحكومية كافة وشركات القطاع الخاص ذات العلاقة لهذا التجمع الوطني السنوي الكبير والمهم ونجاح ورش العمل التي شرحت للمواطنين كيفية طرق البناء للعديد من مراحل البناء.

وفي ختام الحفل، تم تكريم الجهات والشركات الراعية والمشاركة، وتسليمهم الدروع التذكارية تقديراً لجهودهم ودعمهم في نجاح المعرض.

وقد تم تكريم الرعاة البلاتينيين للمعرض، وهم شركة الصناعات الوطنية، وبيت التمويل الكويتي، والشركة المتحدة لصناعات الحديد، وأسيكو للصناعات، ومجموعة وليد الجابر، ومطابخ الفارسي، ومجموعة الدوسري، وبرافو هومز للمقاولات العامة للمباني.

وكرّمت الشركات صاحبة الرعاية الذهبية للمعرض، وهي «أحمد إبراهيم الصراف للتجارة العامة والمقاولات»، و«أحمد إبراهيم الصراف للأثاث والمفروشات»، وشركة كويت أرك للمطابخ، وشركة مركز الديكور، والرفاعي للزجاج، وشركة الكثبان الكويتية للتجارة العامة والمقاولات، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، و«جي كي سمنت ووركس»، و«توب دوور»، و«بنسل ديزاين»، وشركة عربي، و«دار ماس للاستشارات الهندسية»، ومجموعة نعمة المتحدة للتجارة العامة والمقاولات، و«أفكا لمقاولات التكييف»، و«FAK Group».

بين 27 يناير و1 فبراير في دبي

الهاشل: «الدراسات المصرفية» و«هارفارد» يعقدان برنامجاً لتطوير القيادات المصرفية

كشف محافظ بنك الكويت المركزي، رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية، الدكتور محمد يوسف الهاشل، أن المعهد سيقوم وللسنة التاسعة على التوالي، بالتعاون مع كلية «هارفارد لإدارة الأعمال»، بتقديم برنامج خاص لتطوير القيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض دول الشرق الأوسط، من 27 يناير إلى 1 فبراير 2018.

وأوضح أن البرنامج هو أحد المشاريع التنموية الإستراتيجية، التي يتولى تنظيمها «الدراسات المصرفية»، بهدف تطوير الكوادر الوطنية، والتي تمثل القيادات التنفيذية عصبها الحيوي.

وأضاف بأن هذا البرنامج عقد للمرّة الأولى في العام 2010 في الكويت، بحيث اقتصرت المشاركة في حينه على «المركزي» والبنوك الكويتية الأعضاء في «الدراسات المصرفية».

وأفاد أنه نظراً للنجاح الكبير الذي حققه البرنامج، وبغية تعزيز أوجه الاستفادة من هذه التجربة المتميّزة، فقد تم الاستمرار في تقديمه سنوياً منذ عام 2011 على مستوى دول مجلس التعاون، وقد عزّز هذا التوجه نحو تقديم البرنامج على مستوى دول مجلس التعاون رغبة مماثلة من كلية هارفارد لإدارة الأعمال، لتوسيع نطاقه ليكون برنامجاً إقليمياً.

وذكر الهاشل أن البرنامج يُعقد بالتناوب كل عام في إحدى دول مجلس التعاون، وقد عُقد عام 2015 في الكويت، منوهاً بأنه حظي بمشاركة بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية ومجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الخليجية، كاشفاً أن البرنامج المقبل لعام 2018 سيعقد في دُبي بدولة الإمارات العربية.

محمد الهاشل

> **تطوير أداء الكوادر في «المركزي» والبنوك المحلية على رأس الأولويات**

وبيّن أن التواصل مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال بدأ منذ عام 2009، موضحاً أن البرنامج الذي تقدمه للعام التاسع على التوالي، يعتبر أول برنامج خاص تقدمه الكلية على مستوى دول مجلس التعاون، مشيراً إلى أن الكلية تنتقي، بعناية وبناءً على اعتبارات عديدة، المشاريع التي تنفذها خارج مقرّها في مدينة بوسطن في الولايات المتحدة الأميركية.

وأضاف أن رغبة الكلية في مواصلة العمل مع «الدراسات المصرفية» في الكويت، هي دليل على نجاح هذا التعاون المتميز بين الجهتين.

وأفاد الهاشل أن محتوى البرنامج القادم الذي ستنفذه كلية «هارفارد» في عام 2018، سيُقدم تحت عنوان «قيادة تنفيذ الإستراتيجية في مجال الخدمات المالية» (Leading Strategy Execution in Financial Services)، ويتكون من محورين مهمين، وهما «الإدارة الإستراتيجية» و«القيادة».

وذكر أنه في ما يخص مدة البرنامج فهي 6 أيام، من 27 يناير إلى 1 فبراير 2018، ويستهدف المديرين التنفيذيين من مستوى مديري الإدارات أو ما يعادله على الأقل.

وأكد أن تنفيذ البرنامج سيتم وفق المعايير العالمية التي تطبقها كلية «هارفارد» لإدارة الأعمال، ووفقاً لما هو متبع عند تقديم مثل هذه البرامج في مقرّها في الولايات المتحدة الأميركية، لضمان حصول المشاركين وبنوكهم ومؤسساتهم على أعلى مستويات الجودة التي تتصف بها برامج الكلية، كما سيحصل المشاركون في نهاية البرنامج على شهادة من الكلية على مشاركتهم في البرنامج.

وبيّن أن البرنامج التدريبي يرتكز على دراسة الحالات العملية التي تشتهر بها الكلية، والتي يتم استخدامها عادةً في الجامعات والمراكز التدريبية المرموقة، بهدف تطوير أداء التنفيذيين في جميع أنحاء العالم، لافتاً إلى حرص الكلية في هذا الصدد على انتقاء وتقديم عدد من الحالات العملية الجديدة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي، إضافة إلى حالات عملية من قطاعات أخرى، بهدف تقديم مجموعة متكاملة من التجارب العملية، بما يساهم في تعزيز القدرات التحليلية لدى المشاركين، بجانب الأنشطة التفاعلية التي يقوم بها المتدربون في مجموعات.

وأشار إلى أن تطوير أداء الكوادر الوطنية في «المركزي» والبنوك الكويتية، سيبقى على رأس الأولويات الإستراتيجية، نظراً لما لهذه الفئة من أهمية في تحقيق التطور المستدام للقطاع المصرفي والمالي الخليجي، مؤكداً حرصه على أن يستمرّ التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية الكويتية والخليجية، لتعظيم الاستفادة من مثل هذه المبادرات في مجال التدريب وتبادل الخبرات.

السعودية: إيجابية جداً إيرادات العام 2017

رويترز - أوضحت وزارة الإعلام السعودية، أن حكومة المملكة ستعلن الميزانية العامة لعام 2018 بعد إغلاق الأسواق اليوم 19 ديسمبر.

ومن المقرر أن يتحدث وزير المالية، محمد الجدعان، ووزير الاقتصاد محمد التويجري، ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) أحمد الخليفي في مؤتمر صحافي بخصوص الميزانية.

وفي سياق متصل، قال وكيل وزارة المالية للإيرادات في السعودية، طارق الشهيّب، إن ميزانية الدولة سجلت نتائج إيجابية جداً في ما يخص إيرادات العام 2017، وذلك بفعل ارتفاع أسعار النفط ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، حيث تجاوزت الإيرادات غير النفطية الإجمالي المتوقع، ويعود ذلك إلى الجهود الحثيثة التي تبذلها حكومة المملكة لتقديم مبادرات جديدة تولّد عائدات غير نفطية.

وكانت ميزانية الربع الثالث للعام 2017، قد أظهرت أن الإيرادات الإجمالية في الميزانية العامة للسعودية قفزت بنسبة 23 في المئة إلى 450.12 مليار ريال حتى نهاية الربع الثالث (فترة 9 أشهر) من العام الحالي، بالمقارنة مع 366.08 مليار ريال في الفترة نفسها من العام السابق، حيث تعكس هذه الزيادة ارتفاعاً في الإيرادات الإجمالية بقيمة 84 مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات النفطية 307.31 مليار ريال لفترة 9 أشهر.

وبلغت المصروفات نحو 571 مليار ريال، أي نحو 65 في المئة من المقدر في ميزانية العام الحالي للإيرادات والمصروفات، وأدى ذلك إلى عجز بقيمة 121.5 مليار ريال أي نحو 61 في المئة من العجز المقدر في الميزانية والبالغ 198 مليار ريال.

«أرامكو» تعيّن «سيتي» لترتيب قرض بملياري دولار

لندن، دبي - رويترز - قالت مصادر مطلعة، إن شركة «أرامكو» السعودية عيّنت بنك الاستثمار الأميركي «سيتي» لترتيب صفقة تمويل بملياري دولار تدعمها بريطانيا.

وأضافت المصادر أن صفقة ترتيب القرض لن تكون مغرية على وجه الخصوص، لكن تنظر إليها بعض البنوك كوسيلة للتقرب من المشاركة في الطرح العام الأولي المزمع لـ«أرامكو»، الذي ربما يقيم الشركة بتريليوني دولار، وهي قيمة قال بعض المستثمرين المحتملين إنها تبدو مرتفعة بشكل غير واقعي.

وأفاد مصدر لدى وكالة ائتمان صادرات أوروبية في الشرق الأوسط «تنظر البنوك إلى مثل هذه العمليات كوسيلة لتعزيز العلاقات»، مضيفاً «هذا النوع من القروض اختبار إلى حد ما تجريه (أرامكو) للسوق، ونظراً لشهرتها، فهناك منافسة كبيرة بين البنوك».

وقال متحدث باسم الحكومة البريطانية «تقوم وكالة ائتمان الصادرات البريطانية بوضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات التشغيلية المتعلقة بتسهيل تمويلي كبير مع (أرامكو) السعودية. سيتخذ دعم الوكالة شكل ضمان لقرض مصرفي بملياري دولار» مضيفاً أن «أرامكو» ستختار البنوك المشاركة في الصفقة.

ويطمع سيتي في الفوز بدور في الطرح العام الأولي، المتوقع أن يجمع نحو 100 مليار دولار بنهاية 2018، والذي يعد حجر الزاوية في خطة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، لتنويع موارد اقتصاد المملكة، وتقليص اعتماده على النفط.

وأوضح أحد المصادر أنه من المنتظر تقديم مقترحات يوم الأربعاء بخصوص أدوار الطرح الأولي لكن البنوك التي ليس لديها إقراض قائم لا يتوقع لها النجاح.